الأحاديث التي تفرّد بها أهل البلدان في سنن أبي داود ونصّ عليها

–جمع وتخريج ودراسة –

د. عبدالرحمن بن محمد العيزري

Abstract

Distinctiveness is a Hadith science. It has two types: absolute and approximate, each of which has further subtypes. This study deals with one subtype of the approximate, which is the distinctiveness of countries. It has been taken care of by Muhaditheen in past and present. Imaam Abu Dawuud is one of those who adopted this type, identifying eighteen Hadiths in his "Sunan".

In this paper, the researcher has collected these Hadiths, depending on the famous and reliable narrations, for the purpose of understanding them. He has shown the Hadiths of this type, pinpointing their truth (authenticity) and weakness. He has also mentioned those who attribute/do not attribute distinctiveness to Abu Dawuud. There are several benefits of distinctiveness, the most important of which is that Muhaditheen making a narration of a narrator not from that particular country of one Hadith by a particular Shaykh is an indication of interpretation.

مجلة القلم
(علميّة – دوريّة – محكّمة)
الرقم الدولي
(ISSN 2410-5228)
تصدر عن جامعة القلم
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
مدينة إب
الجمهورية اليمنية

www.alkalm.net

ملخص البحث

التفرد نوع من أنواع علم الحديث، وينقسم إلى تفرد مطلق و تفرد نسبي، ومن أنواع التفرد النسبي:تفرد البلدان وهو نوعٌ لطيف اهتم به المحدثون قديمًا وحديثًا، وممن اهتم به الإمام أبو داود فقد نص على ثمانية عشر حديثا في "سننه" أن هذه الأحاديث مما تفرد بها بعض أهل البلدان، وقد قمتُ بجمعها معتمدًا على الروايات المعتمدة والمشهورة لسنن أبي داود قاصدا الاستيعاب، ثم خرّجت هذه الأحاديث وبيّنت درجتها من صحةٍ أوضعفٍ، ثم ذكرت تعقيب من تعقب على الإمام أبي داود بالقول بالتفرد موافقة ومخالفة، ومن فوائد معرفة تفرد البلدان أن المحدثين يجعلون رواية راو ليس من أهل البلد بحديث عن شيخ تفرد به أهل تلك البلاد عن ذلك الشيخ قرينة على تعليله.

المقدمة

الحمد لله المتفرد بالوحدانية والبقاء، والصلاة والسلام على خاتم الرسل والأنبياء، محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه من الآل والصحابة الأتقياء.

وبعد:

فقد اهتم المحدِّثون بموضوع التفرد في الحديث سواء كان تفردًا مطلقاً أو نسبياً، وسواء كان التفرد من قبل الراوي صحابياً أو تابعيًا أو غيره، أو كان من باب تفرد أهل البلد الواحد بروايتهم لبعض الأحاديث التي تفردوا بها، وألّفوا في ذلك الكتبَ والأجزاء.

ومن هذا الباب ما نصّ عليه إمام من الأئمة في كتابه بأن هذا الحديثَ مما تفرّد به الراوي فلان عن فلان، أو أن هذا الحديث مما تفرّد به أهل بلد أو مدينة، وقد اشتهر بذلك أئمة من أهل الحديث وألفوا في ذلك الكتب التي أفردت للأحاديث التي تفرد بها الرواة ككتاب ""الأفراد والغرائب" للحافظ أبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ) و"الأفراد " لابن شاهين ت(٣٨٥هـ) ومثله الكتب التي اهتم أصحابها بموضوع التفرد كالطبراني في "المعجم الأوسط" والبزار في مسنده المسمى "البحر الزخار"

وقريب منها "السنن " للإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ). ومن مظانّها كتب: "الفوائد" كفوائد تمام ت(٤١٤هـ) و"أبي أحمد الحاكم"ت (٣٧٨هـ) و"فوائد المزكي ت(٤١٤هـ).

ومن هذا الباب ما نص عليه الإمام الكبير أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت(٢٧٥هـ) في كتابه "السنن" أن هذا الحديث تفرّد به أهل البلد الفلاني،وهي أحاديث تستحق الاهتمام بها والدراسة لها؛ لتكون رافدًا للباحثين في هذه المسالة الدقيقة.

فأحببتُ أن أجمع بحثاً حول هذه الأحاديث وأقوم بتحقيقها ودراستها مع الوقوف على كلام المحدثين على هذه الأحاديث بين موافقٍ للإمام أبي داود على حكمه على تلك الأحاديث بالتفرد أو مخالفٍ، وبيان ما هو الراجح في ذلك .

وتكمن أهمية البحث فيما يلي:

١-معرفة السنن التي تفرّد بها أهل البلدان.

٢-القيمة العلمية لهذه الأحاديث أنه حكم عليها إمام كبير من أهل الحفظ والعلل والاستقراء كأبي داود السجستاني-رحمه الله تعالى-.

٣-بيان من وافق أبا داود على حكمه في ذلك أو خالفه، ومناقشة ذلك.

٤-دراسة هذه الأحاديث دراسة حديثية من بيان مرتبتها وعدد طرقها، وأثر التفرد على هذه الأحاديث صحةً وضعفاً.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعي على ما كُتب في هذا الموضوع لم أجد مَن كتب في هذا البحث الدقيق، وإن كانت هناك بحوثٌ عامةٌ لها تعلق بالبحث العام في كتاب ""سنن أبي داود " ككتاب "**منهج سنن أبي داود في سننه** "للباحث معوض بن بلال العوفي –رسالة ماجستير– هي رسالة حصل صاحبها على درجة الماجستير في جامعة الملك عبد العزيز- عام ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م- بإشراف الأستاذ السيد أحمد صقر لكن لم يتطرق لهذا البحث الخاص، وإنما تكلم على شخصية أبي داود وحياته، ومنهجه النقدي في سننه.

وكتاب "منهج الإمام أبي داود السجستاني في تعليل أحاديث السنن"

للباحث إيهاب يوسف عبد الهادي سلامة رسالة الماجستير بالجامعة العلوم الإسلامية العالمية بماليزيا،سنة (١٤٣١هـ) وكان اهتمامه بمنهج أبي داود في التعليل، والنقد.

وكتاب"**التفرّد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله ورده**" رسالة ماجستير للأستاذ عبد الجواد حمام، بكلية الشريعة – قسم الحديث وعلومه- بجامعة دمشق، رسالة مهمة في باب التفرد لنّكه لم يعرج على الأحاديث التي نص أبو داود عليها بالتفرد في السنن دراسة وتحقيقا، بل هو بحث يعالج موضوع التفرد عموما، وكتاب "**الإمام أبو داود، حياته وسننه**" لمحمد لطفي الصباغ -رحمه الله تعالى- فهو بحث عام لم يعرج على موضوع تفرد أهل البلدان، وكذلك بحث الدكتور إبراهيم اللاحم " **تفرد الثقات**" فهو خاص بنوع من التفرد وهو تفرد الثقات،وغالب بحثه في "التفرد المطلق" وهل هو علة بذاته عند المحدثين أم لا ؟وكيف يُعلّون به حديث الثقة فليس مما يتعلّق ببحثنا،وبحثه هذا هو أيضا موجود في كتابه "مقارنة المرويات".

أما كتاب "التفرد" للإمام أبي داود السجستاني فهو كتاب مستقل عن كتابه "السنن" قال في "**كشف الظنون**"[1]: التفرد لأبي داود ؛ وهو تفرد أهل الأمصار بالسنن.

وقال الكتاني في " **الرسالة المستطرفة**"[2]:" وصنّف أبو داود السنن التي تفرد بكل سُنّة منها أهل بلدة ؛ كحديث طلق بن علي -رضي الله عنه- في مس الذكر، وقال: إنه تفرد به أهل اليمامة، وكحديث عائشة -رضي الله عنها- في صلاته -صلى الله عليه وسلم-، على سهيل بن بيضاء رضي الله عنه، في المسجد ؛ فإن الحاكم قال: تفرد أهل المدينة بهذه السنة ".

وقد وقف عليه الإمام ابن خير الأشبيلي في "فهرسه"[3].

والحافظ أبو الحجاج المزي في كتابه "تهذيب الكمال"[4] وكذا الحافظ ابن حجر في " تهذيب التهذيب"[5] ونقل عنه في مواضع، وجعل له علامة (ف) فقال "علامة ما أخرجه في كتاب التفرد، وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن: (ف) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى"[6]:يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم".

لكني لم أقف عليه بعد البحث والسؤال عنه لا مطبوعا ولا مخطوطاً، وإن كان قد نقل عنه المزي في "التحفة ".

منهج البحث:

كان منهجي في البحث الذي استخدمته هو المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال الخطوات الآتية:

١-جمع الأحاديث الواردة في سنن أبي داود التي نص عليها بالتفرد معتمدا في ذلك رواية "اللؤلؤي، وابن داسة وابن العبد، وابن الأعرابي وهي الروايات المعتمدة: حيث جمعت تفرد كل أهل بلد على حده، ثم قمت بتخريجها من مصادرها المختلفة، ودراستها دراسة حديثية، للخلوص بالحكم المناسب لها.

٢-أقوم بتخريج الأحاديث التي نصّ أبو داود على تفردها، ودراستها، والحكم عليها. فإن كان الحديث في الصحيحين أضيف إليه تخريج بقية أصحاب الكتب الستة، وإن كان خارج الصحيحين أخرج الحديث من أكثر من مصدر مرتبا ذلك على حسب التاريخ.مع ذكر من صحح الحديث أو ضعفه من علماء الحديث.

٣-أعقب بما أدى إليه اجتهادي مع الاستشهاد بكلام الشرّاح ممن تعقب على الإمام أبي داود -رحمه الله تعالى-، مرجحا ماهو الراجح.

أسباب البحث في الموضوع:

كان من أهم أسباب البحث في الموضوع الآتي:

١- -على علم الباحث -لم يتطرق له أحد من أهل الحديث بالجمع والدراسة.

٢-إضافة دراسة حديثية لسنن أبي داود.

٣- الوقوف على الأحاديث التي نص عليها أبو داود بالتفرد.

- خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة ذكرت فيها أسباب البحث وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث، وخطة البحث وتتكون من مبحثين وخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث ثم الفهرس.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بأبي داود.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه:السنن".

المطلب الثالث: التعريف بمصطلح التفرد عند المحدثين، وأقسامه.

المطلب الرابع: أهمية معرفة تفرد البلدان.

المبحث الثاني: الأحاديث التي نص أبو داود على أحاديث تفرد بها بعض أهل البلدان وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث التي تفرد به أهل مكة:

المطلب الثاني: الأحاديث التي تفرد بها أهل المدينة.

المطلب الثالث: الأحاديث التي تفرد بها أهل البصرة.

المطلب الرابع: الأحاديث التي تفرد بها أهل الشام.

المطلب الخامس: الأحاديث التي تفرّد بها أهل مصر.

المطلب السادس: الأحاديث التي تفرد بها أهل اليمامة.

والله اسأل أن ينفع بهذا البحث، ويجعله خالصا لوجه، إنّه ولي ذلك والقادر عليه؛ و قد اجتهدت فيما جمعت، وفيما حكمت به على الأحاديث معملا القواعد التي يرى أنها تتفق مع منهج المحدثين، مقر بأن الفضل فيما أصبت لله سبحانه، ثم للأئمة من أهل الحديث، وما أخطأت فيه فمن نفسي، وأسأل الله تعالى العفو والغفران.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بأبي داود.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه:"السنن"

المطلب الثالث: التعريف بمصطلح التفرد عند المحدثين، وأقسامه.

المطلب الرابع: أهمية تفرد البلدان.

المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي داود(٧).

اسمُه ونسبُه:هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران، أبو داود الأزدي الأصل السِّجِسْتاني المولد، البصري الوفاة.

مولدُه ونشأته: وُلد الإمام أبو داودَ بسِجِسْتانَ سنة اثنتين ومائتين من الهجرة؛ورحل في طلب العلم إلى مكة والمدينة وبغداد، ومصر، والشام، والجزيرة، ورابط في"طرسوس" وغيرها من البلاد.

شيوخه: سمع من كثير من المحدثين، منهم:أحمد بن حنبل، وهشام بن عمار، وقتيبة بن سعيد،وأحمد بن صالح المصري،وعلي بن المديني، ومُسدّد بن مُسرهد، ويحي بن معين، ومحمد بن كثير العبدي وخلق كثير.

تلامذتُه: تتلمذ على أبي داود وسمع منه الكثير من أهل العلم من أشهرهم: الإمام أبو عيسى الترمذي، والنسائي،وأبو بكر النجاد،و أبو بكر الخلاّل،وحرب بن إسماعيل، و زكريا الساجي،وأبو بكر بن أبي الدنيا، وعلي بن الحسن بن العبد أحد رواة السنن،وأبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي راوي " السنن"، ومحمد بن بكر بن داسة من رواة "السنن" ومحمد بن جعفر الفريابي، وأبو عبيد الآجري وخلق كثير.

مؤلفاته: للإمام أبي داود مؤلفات كثيرة سأقتصر على ذكر أهم كتبه المطبوعة:

كتاب ١–"السنن" وهو أشهرها، وهو الكتاب الثالث من الكتب الستة.

٢–"المراسيل"

٣-"رسالة إلى أهل مكة" وهي شرح لشرطه في السنن.

٤-"مسائل الإمام أحمد في الفقه"

٥-" مسائل الإمام أحمد في الرجال"

٦-"الناسخ والمنسوخ"

٧- "الزهد"

٨- " الرواة من الأخوة والأخوات"

ثناء العلماء عليه:

قال الإمام أبو إسحاق الحربي(ت٢٨١هـ): " أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود الحديد". وقال أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ): أبو داودَ إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعةٍ. وقال الإمام الذهبي(ت٧٤٨هـ):كان أبو داودَ مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء؛ فكتابه يدل على ذلك، وهو من نجباءِ أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدةً، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول.

وفاته: توفي أبو داودَ بالبصرة يوم الجمعة، السادس عشر من شوالٍ، سنة خمسٍ وسبعين ومائتين، عن ثلاثٍ وسبعين سنةً، ودُفن إلى جانب قبر سفيان الثوري -رحمهما الله جميعا-.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه:"السنن".

الكلام على سنن أبي داود لا يفي به بحث مختصر بل يحتاج إلى كتاب أو أكثر؛ ولكن سأذكر خلاصة الخلاصة في التعريف بسنن أبي داود.

اسمه: " السنن" وقد سماه في رسالته لأهل مكة بقوله: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث في كتاب" السنن" ماليس بمتصل، وهو مرسل"[٨]).

وقد يضاف إليه فيسمى "سنن أبي داود"،كما هو المشهور اليوم.

موضوعه:أحاديث الأحكام وهو الغالب على كتابه؛ وإن كان هناك كتب آخر كالفتن وغيرها يقول أبو داود:في "رسالته إلى أهل مكة"[٩]: [illegible]

(٥٢٧٤ :

حديثاً،وفي طبعة الشيخ محمد عوامة بلغت (٥٢٣٢) وسبب الخلاف في العدد اختلاف الروايات.

مكانة سنن أبي داود: يعد سنن أبد داود عند جمهور المحدثين في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين، وذلك لحسن تبويبه وقلة الأحاديث الضعيفة فيه.(١٠)

عناية العلماء بسنن أبي داود: اهتم العلماء قديما وحديثا بسنن أبي داود من شارح ومختصر، ومستدرك، فأهم شروحه القديمة " **معالم السنن**" للإمام الخطابي (ت٣٨٨هـ)وإن كان لم يستوعب شرح جميع الأحاديث، وأما المتأخرة فأهمها كتاب "**عون المعبود على سنن أبي داود**"لأبي عبد الرحمن العظيم آبادي ت(١٣٢٩هـ) رجع فيها إلى أحدى عشر نسخة من رواية اللؤلؤي وواحدة من رواية ابن داسة.

واختصره الإمام الحافظ المنذري (ت٦٥٦هـ) وعليه حاشية نفيسة للإمام ابن القيم سمهاها: "**تهذيب السنن**".

وأما الدراسات المعاصرة فكثيرة من أهمها: كتاب "**أبو داود حياته وسننه** " لمحمد لطفي الصباغ وكتاب "**الإمام أبو داود وكتابه السنن**" لعبد الله البراك، دراسة علمية جيدة.(١١)

المطلب الثالث: التعريف بمصطلح التفرد عند المحدثين، وأقسامه.

الحديث الفرد: **هو الحديث الذي تفرّد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد.**(١٢)

وقد تتابع المحدثون، وخاصة من ألّف في علم "مصطلح الحديث" إلى تقسيم الحديث الفرد إلى قسمين هما:

١-الفرد المطلق: وهو الحديث الذي تفرّد به راوٍ واحد فقط بغض النظر عن اختلاف البلدان والأمصار.

٢-الفرد النسبي: هو الذي وقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة وتوبع عليه و لم يتفرد به مطلقا ؛سواء كان ذلك التفرد بالنسبة إلى راوٍ أو بلدٍ أو غيرهما.

مع أنّ هذا التقسيم الذي ذكره ابن الصلاح قد سبقه إليه الإمام الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه " **معرفة علوم الحديث** "(١٣) وجعل الأقسام ثلاثة وهي:

١-ما يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي.

٢-أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام عن الأئمة.

٣-النوع الثالث: أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلا وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلا وقال: وهذا نوعٌ يعز وجوده وفهمه. ثم ذكر أمثلة على كل نوع.

مع أن ابن الصلاح تابع الإمام الحاكم إلا أنّه خالفه في القسمة، فاعترض عليه العلامة مغلطاي ونقله الحافظ ابن حجر في " النكت[١٤]" وأجاب على الاعتراض بما خلاصته: أن الأنواع التي ذكرها الحاكم هي داخلة في القسمين (المطلق، والنسبي).

ومع أن المحدثين في الغالب إذا أطلقوا التفرد على حديث راوٍ ما فيعنون به التفرد المطلق قال الحافظ ابن حجر " فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق[١٥].

ومما يعنينا في هذا البحث تفرد أهل البلدان بالحديث، فإن أكثر المحدثين جعلوه من باب التفرد النسبي.

قال ابن الصلاح: القسم الثاني: **وهو ما هو فردٌ بالنِّسبة**، فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة، وحكمه قريب من حكم القسم الأول.

ومثل ما يقال فيه:" هذا حديث تفرّد به أهل مكة " أو" تفرد به أهل الشام " أو "أهل الكوفة" أو "أهل خراسان عن غيرهم " أو لم يروه عن فلان غير فلان" وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان"أو تفرّد به البصريون عن المدنيين، أو: الخراسانيون عن المكيين" وما أشبه ذلك. أ. هـ[١٦].

و تفرد أهل بلدٍ ما في حديث قد يكون المقصود به تفرد الراوي الواحد يقول: الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح "معلقا على قول ابن الصلاح: "تفرد به الخراسانيون عن المكيين":إنما المنفرد بهم الحسين لم يروه غيره. وكذلك غالب ما أطلقه أبو داود في "**كتاب التفرد" وكذا** أبو بكر بن أبي داود والله أعلم[١٧].

إذاً فتفرد البلدان في الأصل هو من التفرد النسبي وليس من التفرد المطلق في الغالب، إلا أنه قد يكون تفرداً مطلقاً ونسبيا في آن واحدٍ، كأن يكون الحديث تفرّد به أهل بلدٍ و لم يروه أحد غيرهم ؛فيكون تفردا مطلقاً وعليه يتخرّج تقسيم الحاكم، وهو مع ذلك نسبياً لأن التفرد هو باعتبار البلد وليس مطلق التفرد؛إذ قد توبع عليه، أو له طريق أخرى عن صحابي آخر.

وأكد على هذه النتيجة الإمام أبو الفضل المقدسي في كتاب " أطراف الغرائب والأفراد"[١٨]، فقال تحت القسم الخامس من التفرد: "من التفرد أسانيد ومتون ينفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم،وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم. وليس هذا النوع مما أراده الدار

قطني ولا ذكره في هذا الكتاب إلا أن ذكراه في بابه".أ.هـ، كلامه ومقصوده:أن الدارقطني إنما جمع في كتابه" الإفراد" الفرد المطلق دون الفرد النسبي.

وتفرد البلدان يندرج تحته ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تفرد أهل بلد عن شخص.

وذلك بأن ينحصر مدار الإسناد في شخص، وينفرد بالرواية عنه أهل بلد معين دون غيرهم من أهل سائر البلاد.

وقد مثّل له الحافظ ابن حجر في "النكت على علوم ابن الصلاح"[١٩]بمثالين نكتفي بذكر المثال الثاني وهو: حديث زيد بن خالد في حكم **"اللقطة "**[٢٠]، فهذا الحديث مداره على (يزيد مولى المنبعث) تفرّد به، وقد تفرد بالرواية عنه أهل المدينة حيثُ رواه عنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ويحي بن سعيد الأنصاري وهما من أئمة المدينة وحفاظها.

النوع الثاني: تفرّد شخص عن أهل بلد.

وهو "عكس الذي قبله، وهو قليلٌ جدا؛ وصورته: أن ينفرد شخصٌ عن جماعة بحديث تفردوا به. ولم يذكر الحافظ ابن حجر مثالا له.

النوع الثالث: تفرد أهل بلد عن أهل بلد أخرى.

والمراد به تفرد راو واحد من أهل بلد كالكوفة مثلا عن أهل البصرة.

أمّا صورة أن يرُوى الحديث بطرق عدة عند أهل بلد واحد كالكوفة مثلا، ثم يرويه أهل بلد آخر عنهم كالبصرة بطرق متعددة أيضا ولا يرويه غيرهم عن أهل الكوفة، فهذه صورة بعيدة الوقوع لا يخلو التمثيل لها من تكلف.

وقرّر أكثر من واحد كالحافظ ابن حجر والسيوطي[٢١] أن معنى تفرد أهل بلد عن أهل بلد المقصود به:تفرد راو واحد عن أهل بلد.

وقد مُثّل لهذا لنوع بحديث جابر رضي الله عنه في **"قصة المشجوج"** وفيه: إنما كان يكفيه أن يتيمّم ويعصب على جُرحه خِرقة"[٢٢].

فقد نقل الدارقطني في" سننه"[٢٣]: عن أبي بكر بن أبي داود قوله: "هذه سنةٌ تفرّد بها أهل مكة، وحملها أهل الجزيرة، لم يروه عن عطاء عن جابر غير الزُبير بن خُريق".

المطلب الرابع: أهمية تفرد أهل بلد بحديث عن بقية البلاد.

للتفرد أهمية عند أهل الحديث؛ خاصة في باب التعليل فقد تدرك العلة بتفرد الراوي عن شيخ مكثر وله أصحاب مكثرون عنه وهذا الراوي ليس من المكثرين.

ولهم قرائن في باب التفرد ومن ذلك تفرد البلدان، فما من أهل مصر من الأمصار الكبرى في صدر الإسلام بعد انتشار الصحابة في البلاد إلا ووقع لهم من السنن التي ليست لغيرهم، يرويها أهلُ البلاد بأسانيدهم.

فأهل المدينة أعلم بالسنن عن عبد الله بن عمرَ، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري وعائشة، وجابر بن عبدالله.

وأهل مكة أعلم بالسنن التي نقلها عبد الله بن عباس.

وأهل الكوفة بالسنن التي نقلها علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري.

وأهل البصرة بالسنن التي نقلها أنس بن مالك.

وأهل الشام التي نقلها معاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو ذر الغفاري، ومعاوية بن أبي سفيان.

وأهل مصر بالسنن التي نقلها عبد الله بن عمرو.

وأهل مرو بالسنن التي نقلها بُريدة السلمي، وهكذا.

فإذا روى المدني سُنةً عن ابن مسعود ليست عند أهل الكوفة.

أو الكوفي سنة عن ابن عمر ليست عند أهل المدينة، كان ذلك عند الناقد شبهة وعلامة على العلة."[٢٤]

فإذا تفرد الراوي بالحديث عن غير أهل بلده ؛كأن يروي أحد الكوفيين حديثا ينفرد به عن سالم عن ابن عمر، فمن حق السائل حينها أن يسأل أين أهل المدينة؟!![٢٥].

ولذا أنكر الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان تفرّد عصام بن قدامة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال:" **ليت شعري أيتُكنّ صاحبةَ الجمل الأدْبَب**"[٢٦].

مع أن عصام كوفي لكن عكرمة مدني فكيف تفرد عنه؟

فيتلخص من هذا أن التفرّد ليس بعلة في نفسه لكنّه مؤشر على علة قد تكون موجودة، وهو قرينة قوية يتتبعها المحدثون للوصول إلى خفايا العلل".

المبحث الثاني: الأحاديث التي نصّ أبو داود في سننه، أنه تفرد بها بعضُ أهل البلدان.

المطلب الأول: الأحاديث التي تفرّد بها أهل مكة:

[١]قال الإمام أبو داود –رحمه الله تعالى– في "سننه" رقم: ١٨٢٩) حدثنا سليمان بن حرب ثنا حمّاد بن زيد عن عَمرو بن دينار عن جابر بن زيدٍ عن ابن عباس قال:سمعتُ رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: (**السراويل لمن لا يجد الإزارَ، والخفّ لمن لا يجد النعلين**).

قال أبو داود: هذا حديث أهل مكة، ومرجعه إلى البصرة إلى جابر بن زيد، والذي تفرد به منه "ذكر السراويل" و لم يذكر القطع في الخف.

قلت: قول أبي داود موجود في رواية "ابن داسه"و لم يعزُ المزيُّ الحديثَ في "تحفة الأشراف" إلى أبي داود، مع أنّه يعتمد على رواية "اللؤلؤي[٢٧]"، ويشير إلى ذكر رواية "ابن داسة[٢٨] "، و"ابن الأعرابي[٢٩]"، و"ابن العبد"[٣٠].

تخريج الحديث: الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه " (١١٧٨) والترمذي في " الجامع" رقم ٨٥٠) والنسائي في " الكبرى" رقم (٣٦٣٧) من طرقٍ عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار به.

وأخرجه البخاري في"صحيحه"رقم (١٨٤١) و(١٨٤٣)و(٥٨٠٤)و(٥٨٥٣) ومسلم أيضا في "صحيحه" رقم (١١٧٨) وأحمد في مسنده برقم (١٨٤٨) والترمذي في " الجامع" برقم (٨٤٩) والنسائي في " الكبرى" برقم (٣٦٣٨) وبرقم (٩٥٩٦) وابن ماجه برقم (٢٩٣١) من طرقٍ عن عمرو بن دينار به.

التعقيب:الحديث مكي لأن أصل مخرجه كذلك وهو ابن عباس، ولتفرد عمرو بن دينار المكي بروايته عن جابر بن زيد فمن هذه الحيثية هو مكي، وقول أبي داود (ومرجعه إلى أهل البصرة) لأن جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء الأزدي بصري بلا خلاف في ذلك.

وقد شرح هذه العبارة وتعقب عليها المحدث. خليلُ بن أحمد السهارنفوري.في "بذل المجهود"[٣١] ولأهميته سأنقله بتمامه: قال رحمه الله تعالى: (**قال أبو داود: هذا حديث أهل مكة**) لأنّ سليمان بن حرب مكي كان قاضيا بمكة، وحماد بن زيد بصري، ثم عمرو بن دينار مكي يروي عن جابر بن زيد وهو بصري ولذا قال (**ومرجعه إلى البصرة إلى جابر بن زيد، والذي تفرد به**) أي الكلام الذي تفرد به جابر بن زيد (**منه**)أي: من الحديث **ذكر السراويل**) فإنه لم يذكر السراويل عن ابن عباس غير جابر بن زيد،وقد أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه"بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، فإن كان فيه ذكر السراويل فلا يصح دعوى **تفرد جابر بن زيد به فيه**.

(**ولم يذكر القطع في الخف**) قد ترددت في مرجع الضمير في(**لم يذكر**) فرأيتُ صاحب "العون" أرجع الضمير إلى جابر بن زيد، ويتعقب بحديث أخرجه النسائي من طريق يزيد بن زُريع قال:أخبرنا أيوب **عن** عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس وفيه:(**وليقطعهما أسفل من الكعبين**).

وكذا لا يجوز أن يكون المرجع حماداً؛ لأن حديث أيوب عند النسائي من طريق إسماعيل عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس ليس فيه ذكر القطع.

وكذلك أخرج مسلم حديث سفيان بن عيينة وهُشيم والثوري وابن جريج وإسماعيل عن أيوب كل هؤلاء عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد؛ وليس فيه ذكر القطع، وكذا إرجاع الضمير إلى سليمان بن حرب غير صحيح ؛لأنّه قد أخرج مسلم من حديث يحي بن يحي وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد و لم يذكروا فيه (القطع).

والذي تقرر عندي أن المصنف –رحمه الله– كتب أولاً هذه العبارة، ثم لما عرض عليه ثانيا، ورأى فيه هذا الخطل أخرجها من الكتاب، فكتبها بعض النّساخ في حاشية بعض النسخ والصواب حذفها والله أعلم).

قلتُ: ما ذكره العلاّمة السهارنفوري: أن رواية سعيد بن جبير في مصنف ابن أبي شيبة تنفي التفرد فقد بحثت عنها في "مصنف ابن أبي شيبة"[٣٢] فوجدت الرواية هي رواية جابر بن زيد، حيث قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة:حدثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– خَطَبَ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَجِدَ الْمُحْرِمُ إِزَارًا فَلْيَلْبَسَ سَرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ.وكذا برقم (١٦٠١٥) (١٦٠١٦).

وأما إلى مَن يعود الضمير في قول أبي داود (و لم يذكر القطع في الخف) فالضمير يعود إلى أقرب مذكور وهو جابر بن زيد، ولعله أراد أنه لم يذكر في هذه الرواية ذكر القطع وهو واضح والله أعلم.

فالحديث مكي بصري فلو وضع في تفرد والمكيين البصريين لصلح ذلك.

المطلب الثاني: ذكر الأحاديث التي تفرد بها أهل المدينة:

[٢]قال أبو داود –رحمه الله– في "سننه" حديث رقم(٢٢٥٤) حدَّثَنَا مُحمدُ بنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِى عَدِىٍّ أَخبَرَنَا هِشَامُ بنُ حَسَّانَ حَدثَنِى عِكرِمَةُ عَنِ ابنِ عَباسٍ: أن هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بشريك بن سحْماء، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: "البينةُ أو حدٌ فى ظهرك "، قال:يا رسول الله إذا رأى أحدنا رجلاً على امرأته يلتمس البينة!، فجعل النبي–صلى الله عليه وسلم– يقول:"البينة وإلا فحدٌ فى ظهرك"، فقال هلال: والذى بعثك بالحق نبيًا إنّى لصادق،

وليتزلن الله في أمرى ما يبرئ ظهرى من الحد، فتزلت (**والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسُهم**) فقرأ حتى بلغ (**من الصادقين**) فانصرف النبي –صلى الله عليه وسلم– فأرسل إليهما فجاءا فقام هلال بن أمية فشهد والنبي –صلى الله عليه وسلم– يقول: الله يعلم أنّ أحدكما كاذب فهل منكما من تائب؟. ثم قامت فشهدت،فلما كان عند الخامسة **أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين**) وقالوا لها:إنها موجبة.

قال ابن عباس: فتلكأت، ونكصت حتى ظننا أنها سترجع، فقالت:لا أفضح قومى سائر اليوم فمضت، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–:أبصروها فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الأليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن سحْماء؛ فجاءت به كذلك فقال النبي–صلى الله عليه وسلم–: لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن".

قال أَبُو دَاوُدَ:وَهَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهلُ الْمدِينَةِ حَدِيثُ ابْنِ بَشَّارٍ حَدِيثُ هِلاَلٍ.

تخريجه: الحديث أخرجه البخاري رقم (٢٦٧١) ورقم (٤٧٤٧) ورقم (٥٣٠٧) و الترمذي في "الجامع" رقم (٣١٧٩) وابن ماجه (٢٠٦٧)كلهم من طريق ابن بشار بمثل طريق أبي داود.

قال الترمذي: حسن غريب، وهكذا روى عباد بن منصور.

ورواه أيوب عن عكرمة مرسلا.

قلتُ:رواية عباد بن منصور أخرجها أحمد في "مسنده" برقم (٢١٩٩) من طريق محمد بن ربيعة وبرقم(٢١٣١) من طريق يزيد بن هارون، وأخرجها أبو داود في "السنن" رقم (٢٢٥٦) من طريق الحسن بن علي عن يزيد بن هارون كلاهما (محمد بن ربيعة، ويزيد بن هارون) عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس به. وعباد فيه كلام من أجل بدعته وتدليسه لكنه متابع من قبل أيوب وهو السختياني وهو إمام حافظ ثبت.

وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" برقم (٢٤٦٨) قال حدثنا حسين قال: حدثنا جرير والنسائي في " فضائل الصحابة" برقم (١٢٢) قال: أخبرنا الحسن بن أحمد، قال حدثنا أبو الربيع، قال:حدثنا حماد كلاهما (جرير بن حازم وحماد) عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به مرفوعًا.

وقد اختلف فيه على أيوب في وصله وإرساله، فوصله حماد بن زيد وجرير بن حازم، وخالفهما إسماعيل بن إبراهيم بن علية، ومعمر فأرسلاه كما عند عبد الرزاق في "المصنف" رقم (١٢٤٤٤) والبيهقي رقم (١٥٣٩٣) فلم يجاوزاه عكرمة،والظاهر صحة الوجهين، وتترجح الرواية الموصولة لكثرة

المتابعين لها خاصة متابعة هشام بن حسان لأيوب عند الحاكم في "المستدرك "رقم(٨٢٠٤) والبيهقي في " السنن الكبير" رقم (٢١٣٣٥) والله أعلم.

التعقيب:قال محمد شمس الحق العظيم الأبادي: **قال أبو داود: وهذا تفرد بـه أهـل المدينـة)** كعكرمة عن ابن عباس وهما من أهل المدينة! وما روى هذه القصة غير أهل المدينة **(حديث ابن بشار)** بدل لهذا **(حديث هلال)** بدل من حديث ابن بشار(٣٣).

قلت:عكرمة عن ابن عباس حديثهما حديث أهل مكة وليس حديثهما من حديث أهل المدينة ؛فقد قال العجلي:**في "عكرمة" مكي تابعي ثقة**" لكن قد يسلم لهذا القول في عكرمة فقد روى عن ابن عمر وسكن المدينة وبها كانت وفاته.

أما ابن عباس فحديثه مكي بلا خلاف، نعم عاش ابن عباس فترة في البصرة أميرا عليها أيام خلافة علي رضي الله عنه لكن بعد وفاة علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– عاش في مكة والطائف.

[٣]قال أبو داود: –رحمه الله تعالى– في " سننه" رقم (٤٤٧٦) حدثنا الحسن بن علي ومحمد ابن المثنى وهذا حديثه قالا: ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن محمد بن علي بن رُكانة عن عكرمة عن ابـن عباس أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لم يُوقّت في الخمر حدًا.

وقال ابن عباس:شرب رجل فسكر فلُقي يميل في الفج فانُطلق به إلى النبي–صلى الله عليه وسلم–، فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه، فذكر ذلك للنبي –صلى الله عليه وسـلم– فضحك وقال: أفعلها ؟!، ولم يأمر فيه بشيء.

قال أبو داود:هذا مما تفرد به أهل المدينة حديث الحسن بن علي هذا.

قلتُ:قول أبي داود موجود في رواية "ابن داسة" و"ابن العبد".

التخريج:الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" رقم(٢٩٦٣) والنّسائي في "الكبرى" رقـم (٥٤٨٣) والطبراني في "الكبير" رقم(١١٥٩٧) والحاكم في "المستدرك" (٨١٢٤) والبيهقي في "السنن الكـبير" ١٧٥٠٩) والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥٩/٢٦) من طُرق عن محمد بن علي بن ركانة عن عكرمة عن بن عباس به.

ومحمد بن علي هو ابن يزيد بن ركانة هو القرشي المطّلبي لم يرو عنه إلا اثنان وهما ابن إسـحاق وابن جريج كما في "تهذيب التهذيب" (٦٥٣/٣) وذكره ابن حبان في "الثقـات" (٣٦٤/٧) ووثقـه الذهبي في "الكاشف" (١٧٢/٤)، وقال ابن حجر في: التقريب" في ترجمة رقم(٦١٦٠):(صدوق).

والحديث قوّى سنده الحافظ ابن حجر في " فتح الباري" (٦٩/١٢).

التعقيب: الحديث هو من تفرد أهل المدينة باعتبار طبقة التابعي وهو هنا: عكرمة مولى ابن عباس فقد عُد من أهل المدينة، وقد تقدم أن تفرد الراوي ولو في طبقة واحدة وهو من بلد معين أنه لا مانع من نسبة ذلك السند أو الحديث إلى تلك البلد.

قال في "عون المعبود"(٢٧٦/٤): يشبه أن يكون المعنى: أن حديث الحسن بن علي الخلاّل هذا تفرد به عكرمة عن ابن عباس،وعكرمة مولى ابن عباس معدودٌ في أهل المدينة، وما روى هذا الحديث غير أهل المدينة والله أعلم.

المطلب الثالث: الأحاديث التي تفرّد بها أُهل الشام.

[٤]–قال أبو داود –رحمه الله تعالى– في" السنن" رقم (٩٠) حدثنا محمّد بنُ عيسى، حدَّثنا ابنُ عيَّاش، عن حبيبِ بن صالح، عن يزيدَ بن شُرَيح الحَضرَمي، عن أبي حَي المؤذِّن عن ثوبان، قال: قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم –: "ثلاثٌ لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يَفعَلَهُنَّ: لا يَؤُم رجلٌ قوماً فيَخُص نفسَه بالدُّعاء دونَهم، فإن فَعَلَ فقد خانَهم، ولا ينظُرُ في قَعْرِ بَيتٍ قبلَ أن يَستَأذِنَ، فإن فَعَلَ فقد دَخَلَ، ولا يُصلِّي وهو حَقِنٌ حتَّى يَتَخَفَفَ"

[٥]–"وقال أيضا: في السنن رقم (٩١): حدَّثنا محمودُ بن خالد السُّلميُّ، حدَّثنا أحمدُ بن عليٍّ، حدَّثنا ثَورٌ، عن يزيدَ بن شُرَيح الحَضرَمي، عن أبي حَيٍّ المؤذِّن.

عن أبي هريرة، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – قال: "لا يَحِلُّ لرجلٍ يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ أن يُصلِّيَ وهو حَقِنٌ حتَّى يَتَخَفَّفَ" ثمَّ ساقَ نحوَه على هذا اللَّفظ، قال: "ولا يَحِلُّ لرجلٍ يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ أن يَؤُمَ قوماً إلا بإذنهم، ولا يَختَصَّ نفسَه بدَعوةٍ دونهم، فإن فَعَلَ فقد خانَهُم".

قال أبو داود: هذا من سنن أهل الشَّام لم يَشرَكهم فيها أحدٌ.

قلتُ: قول أبي داود: موجود في **رواية "ابن داسة "**.

تخريج الحديث:

الحديث الأول: أخرجه احمد في "مسنده" برقم (٢٢٤١٥) (٢٢٤١٦)، والترمذي رقم (٣٥٧) وابن ماجة (٦١٩) (٩٢٣) والحاكمُ في "المستدرك" (٥٩٨) من طرقٍ عن حبيب بن صالح عن يزيد ابن شُريح عن أبي حي المؤذن عن ثوبان به.

قال الترمذي في" سننه": حديث ثوبان حديث حسن.

قلتُ:رجالُه ثقات ماعدا يزيد بن شُريح "فقد قال فيه الدارقطني كما في" تهذيب الكمال" ١٥٩/٣٢) يعتبر به.

وقال الذهبي في "الكاشف": ٢/٢٣٥):(ثقةٌ من الصلحاء)وفي"تقريب التهذيب" لابن حجر (٣/ ١١٢) رقم الترجمة (٧٧٢٨) (مقبول) يعني: إذا توبع وإلا فليّن.

والحديث في الشواهد.. إذ في الباب شواهد معنوية منها: عن عائشة عند مسلم (٥٦٠) بلفظ "لا صلاة بحضرة طعام، ولا هو يدافعه الاخبثان"

وأما الحديث الثاني: فقد أخرجه الترمذي في "سننه" رقم (٣٥٧) وابن ماجه في "السنن" رقم ٦١٩)وأحمد في "مسنده" رقم (٢٢٨٥٠) من حديث يزيد بن شريح عن أبي حي المؤذن عن أبي هريرة مرفوعًا به

واختلف على يزيد بن شريح فرجح الدارقطني في "العلل"(٨/٢٨٠) أن الصحيح في هذا السند حبيب بن صالح عن يزيد بن شُريح عن أبي حي عن ثوبان.

قلت: فرجع الحديث إلى ثوبان.

التعقيب: سند الحديث الأول كله شاميون، غير صحابيه وهو أبو هريرة فمدني، وقرّر ذلك أبو الطيب العظيم آبادي في "عون المعبود" (١/١١٤).

وقال "السهارنفوري" في "بذل المجهود"(١/٣٣٧): أما حديث ثوبان فرواته كلُّهم شاميون ليس فيهم من غير الشام أحد.

فمحمد بن عيسى وإن كان أصله من غير الشام يعني من بغداد ؛لكنّه نزل (أذنه)وهو بلد بساحل الشام عند طرسوس، وكذلك جميع رواته، وأما حديث أبي هريرة فرواته كلهم شاميون إلا أبا هريرة.

قلت: تقدم أنه قد ينسب التفرد إما إلى رواية شخص واحد عن أهل بلد،أو العكس فحديث ثوبان كله شاميون، وحديث أبي هريرة أكثره شاميون إلا الصحابي وهو أبو هريرة فمدني وهذا على ظاهر السند أما على القول الراجح أن الحديث الصحيح فيه عن ثوبان فرواته كلهم شاميون والله أعلم.

المطلب الرابع: الأحاديث التي تفرد بها أهل البصرة:

[٦]– قال أبو داود –رحمه الله تعالى– في "سننه" رقم (١٥٥): حدَّثنا مُسدَّدٌ وأحمدُ بنُ أبي شُعيب الحَرّاني، قالا: حدَّثنا وكيع، حدَّثنا دَلْهمُ بنُ صالح، عن حُجَير بن عبد الله، عن ابن بُرَيدة عن أبيه: أنَّ النَّجاشيَّ أهدى إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خُفَّين أسوَدَينِ ساذَجَينِ، فلَبِسَهما ثمَّ تَوضَّأ ومسحَ عليهما. قال مُسدَّدٌ: عن دَلْهَم بن صالح.

قال أبو داود: هذا مما تفردَ به أهلُ البصرة.

التخريج: أخرجه"أحمد في "مسنده"رقم (٢٢٩٨١)، والترمذي في "الجامع" برقم (٢٨٢٠)، وفي "الشمائل" برقم (٣٧) وابن ماجه (٥٤٩) و (٣٦٢٠) والبيهقي في "السنن الكبير" (١٣٤٥) من طريق وكيع، بهذا الإسناد.

وهذا إسناد ضعيف، دلهم بن صالح قال فيه ابن معين: (كوفي ضعيف)[٣٤].

وقال أبو داود: ليس به بأس".[٣٥]، وحُجير بن عبد الله قال الذهبي في "الكاشف" (٢٤٨/٢):" صدوق".

وفي "التقريب" (٢٦٦/١) (ضعيف) قلت: لم يرو عنه إلا دلهم بن صالح.

وأخرجه البيهقي في " السنن الكبير" برقم(١٣٤٦) من طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي، عن المغيرة: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – توضّأ ومسح على خفيه، قال: فقال رجل عند المغيرة بن شعبة: يا مُغيرة، ومن أين كان للنبي – صلى الله عليه وسلم – خفان؟ قال: فقال المغيرة: أهداهما إليه النجاشي.

وقال البيهقي: هذا شاهدٌ لحديث دلهم بن صالح.

التعقيب: رواته جميعًا بصريون وقد توبعوا، ولم يتفردوا بروايته غير دلهم بن صالح وهو كوفي وقد تفرد ولم يتابع في روايته، فكان موضع هذا الحديث هو تفرد أهل الكوفة؛ لكن وضعته هنا لقول أبي داود –رحمه الله تعالى–: إنه من تفرد أهل البصرة، والله أعلم.

وقد قال أبو الطيب العظيم آبادي في "عون المعبود"(١٨٠/١) بعد أن ذكر تعريف "الغريب" من نزهة النظر" لابن حجر: (اعلم أن قول المؤلف الإمام هذا مما تفرد به أهل البصرة فيه مسامحة ظاهرة، لأنه ليس في هذا السند أحد من أهل البصرة إلا مُسدد بن مُسرهد، وما فيه إلا كوفيون أو من أهل مرو كما صرح به السيوطي،ومسدد لم يتفرد به بل تابعه أحمد بن أبي شعيب الحرّاني كما في رواية المؤلف، وتابعه أيضا هنّاد كما في رواية الترمذي، وأيضا علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة كما في ابن ماجه، وأما شيخ مسدد أعني:وكيعًا أيضا لم يتفرد به بل تابعه محمد بن ربيعة كما في الترمذي فإنما التفرد في (دلهم بن صالح وهو كوفي)..

ثم قال: والحاصل أنّه ليس في رواة هذا الحديث بصري سوى مسدد ولم يتفرد به هو، فنسبة التفرد إلى أهل البصرة وهم من المؤلف الإمام رضي الله عنه.)

قلت: قال الترمذي في "جامعه" برقم ٢٨١٧) بعد إخراجه: هذا حديث حسن،إنما نعرفه من حديث دلهم.

[٧]-قال أبو داود رقم ١٧٥٢) حدثنا أبو الوليد الطيالسى وحفص بن عمر – المعنى – قالا:حدثنا شعبة عن قتادة – قال أبو الوليد – قال سمعتُ أبا حسان عن ابن عباس أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– صلى الظهر بذى الحُليفة ثم دعا ببدنة فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن، ثم سلت عنها الدم، وقلدها بنعلين، ثم أُتى براحلته، فلما قعد عليها واستوت به على البيداء أهلّ بالحج.

حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيي، عن شعبة، بهذا الحديث بمعنى أبي الوليد، قال: ثم سلت الدمَ بيده.

قال أبو داود: رواه همَّام. قال: سَلَتَ الدّمَ عنها بإصبعِه.

قال أبو داود: هذا من سُنن أهل البصرة الذي تفردوا به.

قلتُ: وفي "رواية ابن الأعرابي"[٣٦]: هذا مما تفرد به أهل البصرة من السنن، لا يشركهم فيه أحد أن رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – أشعر من الجانب الأيمن.

ففي هذه الرواية بيان أن ما تفرد به أهل البصرة إشعار الجانب الأيمن لا مطلق الإشعار.

التخريج:

أخرجه مسلم في "صحيحه" رقم ١٢٤٣) من طريق أبي موسى محمد بن مثنى وبندار كلاهما عن أبن أبي عدي عن شعبة.

و رواه أيضا برقم (١٢٤٣) عن أبي موسى عن معاذ بن هشام عن أبيه كلاهما (شعبة وهشام الدستوائي) عن قتادة به.

ورواه الترمذي برقم (٩٠٦) والنسائي رقم (٢٧٣٣) وابن ماجه رقم (٣٠٩٧).

من طرقٍ عن شعبة وهشام عن قتادة به.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" رقم ٣٧٤٠) من طريق يحيى بن سعيد، بهذا الإسناد.

وقال: "ثم سَلَتَ عنها" بدلاً من: "ثم سلت الدم بيده".

وهو في "مسند أحمد" رقم ٣٢٤٤).

التعقيب: الحديث كما قال الإمام أبو داود: أنه تفرد به أهل البصرة، ولعل التفرد في هذا الحديث في جميع طبقات السند، ولذا قال شمس الحق العظيم آبادي في" عون المعبود"(١٢١/٥) متابعا لصاحب "غاية المقصود" على قول أبي داود **(هذا من سنن أهل البصرة)**:أي: حديث التقليد بالنعلين للهدي في الحج من الأحاديث المروية لأهل البصرة ؛لأن رواة هذا الحديث كلهم بصريون:أبو حسان الأعرج مسلم بن عبد الله الذي يدور الإسناد إليه بصري، وقتادة الراوي عن أبي حسان، ثم شعبة الراوي عن قتادة كلاهما بصريان، وهشام الدستوائي يرويه عن قتادة وهو أيضاً بصري، وحديثه عند مسلم وهمام بن يحي أيضا روى عن قتادة وهو بصري وإليه أشار المؤلف بقوله: قال أبو داود:رواه همام.

كذا في "غاية المقصود". أ. هـ كلامه.

[٨]–قال أبو داود –رحمه الله تعالى– في " سننه رقم (٣٣٣)": حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا حمَّاد، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن رجلٍ من بني عامر، قال:دَخَلتُ في الإسلام، فأهمَّني دِيني، فأتيتُ أبا ذَر، فقال أبو ذَر: إني اجتوَيتُ المدينةَ، فأمَر لي رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – بذَوْدٍ وبغَنمٍ، فقال لي: "اشرَبْ مِن ألبانها" –وأشكُّ في "أبوالها"– فقال أبو ذرّ: فكنتُ أعزُبُ عن الماءِ، ومعي أهلي، فتُصيبُني الجَنابةُ، فأصلّي بغيرِ طهورٍ، فأُتيتُ رسولَ الله– صلى الله عليه وسلم –بنصفِ النَّهارِ، وهو في رَهْطٍ مِن أصحابه، وهو في ظِلِ المَسجِدِ، فقال: "أبو ذر! " فقلتُ: نعم، هَلَكتُ يا رسولَ الله.

قال: "وما أهلَكَكَ"؟ قلتُ: إنِّي كنتُ أعزُبُ عن الماءِ ومعي أهلي، فتُصيبُني الجَنابةُ فأُصلِّي بغير طهورٍ، فأَمَرَ لي رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – بماءٍ، فجاءت جاريةٌ سَوداءُ بعُسٍّ يَتَخَضخَضُ ما هو بمَلآن، فتَستَّرتُ إلى بعيرٍ، فاغتَسَلتُ، ثمَّ جئتُ، فقال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم –: **"يا أبا ذر، إنَّ الصَّعيدَ الطَّيِّبَ طَهورٌ، وإن لم تَجِدِ الماءَ إلى عَشرِ سِنينَ، فإذا وَجَدتَ الماءَ فأَمِسَّه جِلدَكَ"**.

قال أبو داود: رواه حماد بن زيد عن أيوب لم يذكر"أبوالها".

قال أبو داود: هذا ليس بصحيح، وليس في

والنسائي في " الصغرى" رقم (٣٠٥) وابن ماجه برقم (٣٥٠٣) من طرق عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس، وهذا سند بصري وذكرُ الألبان وتفرد أهل البصرة به في حديث أنس كما قال أبـــو داود. والله أعلم.

[٩]- قال الإمام أبو داود –رحمه الله تعالى- في "سننه" حديث رقم (٤٥٧) حدَّثنا النُّفَيليُّ، حدَّثنا مِسكين، عن سعيد بن عبد العزيز، عن زياد بن أبي سَوْدة عن ميمونةَ مولاةِ النبيِّ – صـــلى الله عليـــه وسلم – أنها قالت: يا رسولَ الله، أفتِنا في بيتِ المَقدِسِ، فقال: "أئتوهُ فصَلوا فيه –وكانت البلادُ إذ ذاك حَرباً– فإن لم تأتوه وتُصَلُّوا فيه، فابعَثوا بزَيتٍ يُسرَجُ في قَناديلِه".

قال أبو داود: انفرد أهل البصرة بإسناد هذا الحديث.

التخريج: رواه أحمد في:مسنده" رقم (٢٧٦٢٦) وابن ماجه في "سننه" رقم (١٤٠٧) وأبو يعلـــى في "مسنده" رقم (٧٠٨٨) والبيهقي في "السنن الكبير" (٤٣١٦) من طرق عن زياد بن أبي سودة عن أخيه عثمان بن أبي سودة عن ميمونة به بزيادة (عثمان بن أبي سودة) وهو الصواب كما نبه على ذلك المزي في "تهذيب الكمال"(٨٤٠/٩).

والحديث يدور على (زياد بن أبي سوادة) رواه عنه جمع و لم يوثقه معتبر.

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب"(٣٤٦/١):(ثقة).

إلا أن هذا الحديث مما أنكر عليه فقد قال الذهبي في " الميزان"(٩٠/٢) في الـــنفس شـــيء مـــن الاحتجاج به، وعد هذا الحديث من منكراته، بل قال هذا حديث منكر جدا.

وضعفه عبد الحق الأشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٢٩٨/١) وابن القطـــان في "بيـــان الـــوهم والإيهام" (٥٣٥/٥) ونقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٢٢٦/١٤) عن ابن عبـــد الـــبر في هـــذا الحديث أن فيه نظرا.

التعقيب: الحديث رواته شاميون مقدسيون فالنُفيلي هو: عبدالله بن محمد بن علي بن نُفيل الحرّاني وليس بصرياً بلا شك، وسعيد بن عبد العزيز شامي مشهور كان بعد وفاة الأوزاعي مفتي أهل الشام وإمامهم، وبقية رواته شاميون، وميمونة هي بنت سعد خادم النبي –صلى الله عليه وسلم– وليســـت هذه بميمونة أم المؤمنين

ولذا فقد أورد هذا الحديث الإمام الطبراني في كتابه "مسند الشـــاميين" (١٩٧/١) رقـــم (٣٤٤) وهو كذلك.

[١٠] قال الإمام أبو داود –رحمه الله– في "سننه" حديث رقم ٤٢٢٢) حدَّثنا مُسَـــدَّدٌ، حـــدَّثنا المُعتمرُ، سمعتُ الرُّكينَ بنَ الربيع يُحدّث، عن القاسم بنِ حسانَ، عن عبدِ الرحمن بنِ حَرْمَلَةَ.

أن ابنَ مسعودٍ كان يقولُ: كان نبيُّ اللهِ -صلَّى الله عليه وسلم- يَكْرَهُ عشرَ خِلالٍ: الصُّفرةَ -يعني الخَلُوقَ- وتغييرَ الشيبِ، وجرَّ الإزار، والتختمَ بالذهبِ، والتبرجَ بالزينةِ لِغير مَحَلِّها، والضربَ بالكِعَاب، والرُّقى إلا بالمعوِّذاتِ، وعَقْدَ التمائم، وعزلَ الماء لِغير أو غيرِ محلِّه، وفسادَ الصبي، غَير مُحَرِّمِهِ.

قال أبو داود: انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة، والله أعلم.

التخريج: الحديث أخرجه النسائي في"الكبرى"رقم (٥٠٨٨)وأحمد في "مسنده" رقم ٣٥٨٢)،(٣٦٠٥)، ٤٢٦٣) وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" كما في الإحسان برقم: (٥٦٨٢)، وأبو يعلى في "مسنده" برقم:(٥٠٧٤) والحاكم في "مستدركه" (٧٤١٨) والبيهقي في "سننه الكبير" برقم (١٤٤٤٥). من طريق الركِّين بن الربيع عن القاسم بن حسان عن عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود به.

وفي سنده القاسم بن حسان العامري: في:التقريب" (١٨/٢) مقبول، يعني:إذا توبع وإلا فضعيف.

وعبد الرحمن بن حرملة -وهو الكوفي- قال ابن المديني في "العلل" رقم ١٧٠): لا أعلم أحداً روى عن عبد الرحمن بن حرملة هذا شيئاً إلا من هذا الطريق، ولا نعرفه في أصحاب عبد الله، وقال البخاري في "تاريخه الكبير" ٢٧٠/٥)، وفي "الضعفاء الصغير" ص ٧٠): لم يصح حديثه، وقال الذهبي في "الميزان" ٥٥٦/٢) في ترجمة عبد الرحمن بن حرملة عن حديثه هذا: منكر).

التعقيب: قوله: إن هذا الحديث إنفرد به أهل البصرة، نسبه -رحمه الله- إلى أهل البصرة مع أن رواة الحديث كوفيون خلا مُسدَّدٌ ومعتمر فقط فبصريان، فلعله أراد التفرد في تلك الطبقة، وكان الأولى أن يكون كوفيا، والله أعلم.

[١١] قال أبو داود -رحمه الله- تعالى في "سننه"رقم ٣٠٩٧): حدثنا محمد بن عوف الطائي، ثنا الربيع بن روح بن خليد، ثنا محمد بن خالد، ثنا الفضل بن دلهم الواسطي عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال:قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: من توضأ فأحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم محتسبًا بُوعِدَ من جهنّم مسيرة سبعين خريفا "، قلتُ:يا أبا حمزة وما الخريف؟ قال: العام.

قال أبو داود:والذي تفرّد به البصريون منه العيادة وهو متوضئ.

التخريج:الحديث تفرد بإخراجه أبو داود عن أصحاب الأمهات الست فلم يخرجه منهم أحد، وهو عند الطبراني في "الأوسط" برقم(٩٤٤١) وقال: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَعْمَرٍ إِلا أَبُو سُفْيَانَ الْمَعْمَرِي، تَفَرَدَ بِهِ أَبو جَعْفَرٍ النفَيلِيُّ.

قلت: وفي سنده عند أبي داود (الفضل بن دلهم الواسطي البصري) قال أحمد: لا يحفظ وذكر أشياء مما أخطأ، وقال أبو داود: حديثه منكر،وليس هو برضا، كما في "تهذيب الكمال" (٢٢٠/٢٣).

التعقيب: الذي يظهر أنّ التفرد ليس في جميع الحديث وإنما التفرد في جملة (**العيادة وهو** متوضئ) وقرّر ذلك المحدث أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي في " عون المعبود" (١٥٢/٣) فقال: (والذي) أي: اللفظ الذي (تفرد) به بذلك اللفظ (البصريون) كثابت البناني البصري عن أنس، ثم عن ثابت البناني فضل بن دلهم وهو الواسطي البصري (منه) من هذا الحديث هذه الجملة الآتية وهي (العيادة وهو متوضئ) فلم يروها غير أهل البصرة.

المطلب الخامس: الأحاديث التي تفرد بها أهل مصر:

[١٢] قال الإمام أبو داود –رحمه الله تعالى–: رقم ٨٦٩) حَدثَنَا الرَّبِيعُ بْن نَافِع أَبُو تَوْبَةَ، وَمُوسَى بْنُ إِسمَاعِيلَ، الْمَعْنَى، قَالَا: حدثنا ابنُ المبارَك، عن موسى– قال أبو سلمة: موسى بن أيوب– عن عمّه عن عُقْبة بن عامرٍ، قال: لما نزلت فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) [الواقعة: ٧٤]، قال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم –: "اجعَلُوها في رُكوعِكم" فلما نزلت سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)[الأعلى: ١] قال: "اجعَلُوها في سُجودِكم"

[١٣]–وقال –رحمه الله تعالى– في "سننه" برقم (٨٧٠): حدثنا أحمد بن يونس ثنا الليث يعني: بن سعد عن أيوب بن موسى أو موسى بن أيوب عن رجلٍ من قومه عن عقبة بن عامر زاد قال:فكان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثًا وإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاثاً.

قال أبو داود: وهذه الزيادة يخاف أن لا تكون محفوظة، قال أبو داود: انفرد أهل مصر بإسناد هذين الحديثين: حديث الربيع وحديث أحمد بن يونس.

التخريج: الحديث الأول والثاني أخرجه أيضا أحمد في "مسنده" رقم (١٧٤١٤) وابن ماجه في "سننه" رقم (٨٨٧) وهو عند الدارمي في" سننه" رقم (١٣٤٤) وابن خزيمة (٦٠٠) وابن حبَّان ١٨٩٨) والحاكم ٨١٨)، و(٣٧٨٣)، وقال: "صحيح الإسناد"، من طرقٍ عن موسى بن أيوب الغافقي عن إياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجهني بنحوه.

وسنده قابل للتحسين فالرجل المبهم هو إياس بن عامر الغافقي كما في السند الأول ورجحه المزي في "تهذيب الكمال"(٤٠٤/٣) وجزم به من قبله ابن حبان في "صحيحه" (١٨٩٨) وموسى بن أيوب الغافقي، وثقّه ابن معين، وأبو داود، كما في "تهذيب الكمال" (٣١/٢٩).

وحسَّن النَّووي إسناده في المجموع (٣/٣٧٢).

وقد ضعَّفه الألباني في الإرواء رقم (٣٣٤)؛ لجهالة إياس بن عامرٍ.

لكن إياس بن عامر قال عنه ابن حبان في "صحيحه" (١٨٩٨) عقب حديثه: "من ثقات

[redacted]

(

،

[١٤]): ،

عبد ،

عن أبيه عن أبي ذرٍ قال قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: يا أبا ذر إني أراك ضعيفا وإني أحبُ لك ما أحب لنفسي فلا تأمرنَّ على اثنين ولا تولين مال يتيم.

قال أبو داود: تفرد به أهل مصر

التخريج: الحديث أخرجه مسلم في " صحيحه" رقم (١٨٢٦) والنسائي في "سننه الكبرى "رقم ٣٦٦٧) وأحمد في "مسنده" رقم (٢١٥١٣) من طرق عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن سالم بن أبي سالم عن أبيه سفيان عن أبي ذر به.

التعقيب: الحديث رواته من سعيد بن أبي أيوب المصري إلى سفيان بن هانئ الجيشاني المصري كلهم مصريون.

[١٥] قال الإمام أبو داود -رحمه الله تعالى- في "سننه رقم (٤٠١١): حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال إنها ستفتح لكم أرض العجم، وستجدون فيها بيوتاً يقال لها: الحمامات فلا يدخلنها الرجال إلا بالأزر، وامنعوها النساء إلا مريضةً أو نُفسَاء، قال أبو داود: انفرد أهل مصر بإسناده.

التخريج:الحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" رقم (٣٧٤٨) وعبد الرزاق في "مصنفه"برقم (١١١٩) والطبراني في "الكبير" برقم(١٤٦٤٣) والبيهقي في "السنن الكبير"برقم (١٤٩٢٢) من طرق عن عبد الرحمن بن زياد أنعم الأفريقي عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو مرفوعا به.

والإفريقي هو المعافري (ضعيف في حفظه)، كما قرره الحافظ ابن حجر في "التقريب"(١/ ٥٦٩) وإن كان في نفسه رجلا صالحاً، وعبد الرحمن بن رافع هو التنوخي المصري ضعيف أيضا بل قال فيه الذهبي: في الكاشف (٢٥٠/٣): منكر الحديث

التعقيب: الحديث من عند عبد الرحمن بن أنعم الأفريقي ومن فوقه كلهم مصريون، فهو كما قال أبو داود رحمه الله تعالى.

[١٦] قال أبو داود –رحمه الله– في "سننه" رقم ٢٦: حدثنا إسحاق بن سويد الرملي وعمر ابن الخطاب أبو حفص وحديثه أتم أن سعيد بن الحكم حدثهم قال: أخبرنا نافع بن يزيد حدثني حيوة ابن شريح أن أبا سعيد الحميري حدثه عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: **اتقوا الملاعن الثلاث:البراز في الموارد، وقارعة الطريق والظل.**

[في رواية ابن الأعرابي]: هذا مرسل، وهو مما انفرد به أهل مصر.

التخريج: الحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" رقم (٣٢٨) والطبراني في "الكبير" برقم: (٢٤٧) وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٥٩٤) ومن طريقة البيهقي في "سننه الكبير" برقم: (٤٧٤) من طريق نافع بن يزيد عن حيوة بن شُريح عن أبي سعيد الحميري عن معاذ به.

ومعنى قول أبي داود:مرسل أي:منقطع لأن أبا سعيد الحميري لم يسمع من معاذ بن جبل، انظر "التلخيص الحبير" لابن حجر العسقلاني (١٨٤/١).

التعقيب: الحديث سنده من سعيد بن الحكم ومن فوقه إلى حيوة بن شريح كلهم مصريون وأما صحابي الحديث معاذ بن جبل والراوي عنه فهم حمصيون، ومعنى قول أبي داود: أن هذا مما انفرد به أهل مصر، مقصوده أن مدار هذا الحديث يدور عليهم والله أعلم.

[١٧] قال الأمام أبو داود –رحمه الله تعالى– في "سننه رقم ( ):حدثَنَا يَزِيد بْن خَالِدِ بنِ عبدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَب الْهمْدَانِي، حَدثَنَا الْمُفَضلُ يَعْنِي ابْنَ فَضالَةَ الْمصْرِي، عَنْ عَياشِ بْنِ عَباس الْقِتْبَانِي، أَن شِيَيْمَ بْنَ بَيْتَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شيْبَانَ الْقتْبَانِي، قَالَ: إِن مَسْلَمَةَ بْنَ مُخَلدٍ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفِعَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ، قَالَ شَيْبانُ: فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمِ شَرِيكٍ، إِلَى عَلْقَمَاءَ أَوْ مِنْ عَلْقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكٍ يُرِيدُ عَلْقَامَ فَقَالَ رُوَيْفِع: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَيَأْخُذُ نِصْوَ أَخِيهِ عَلَى أَنَّ لَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ، وَلِلْآخَرِ الْقِدْحُ ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: يَا رُوَيْفِعُ لَعَل الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ الناسَ أنهُ

مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ بَرِيءٌ.

قال أبو داود: **تفرَّد بهذا الحديث أهل مصر**

التخريج: الحديث أخرجه النسائي في " الكبرى" رقم (رقم ٥٠٦٧) وأحمد في "مسنده" رقم ١٦٩٩٤) (١٦٩٩٥)(١٦٩٩٦) (١٧٠٠٠) والبيهقي في "سننه الكبير" برقم: (٥٣٩) والبزار في "مسنده" برقم: (٢٣١٧) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" برقم: (٧٥٢) والطبراني في "الكبير" برقم: (٤٤٩١) من حديث عياش بن عباس عن شييم بن بيتان عن شيبان القتباني عن رويفع به.

وقال البزار بعد إخراجه: وهذا الحديث قد روي نحو كلامه غير واحد، وأما اللفظ فلا يحفظ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولا عن أحد غير رويفع، وقد أدخل في المسند لأنه قال: فقد برئ مما أنزل على محمد وإسناده حسن، غير شيبان فإنه لا نعلم روى عنه غير شِيَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ، وعياش بن عباس مشهور.

قلت: سند الحديث رجاله ثقات ماعدا شيبان بن أمية القتباني أبو حذيفة المصري فلم يرو عنه إلا اثنان وهم سالم بن أبي سالم وشيبان بن بيتان ولم يوثق. وحكم عليه الحافظ ابن حجر في "التقريب" ١٢٣/٢)أنه (مجهول).

التعقيب: الحديث رجاله من المفضل بن فضالة كلهم مصريون وقد تفردوا بروايته كما قال أبو داود، و الصحابي رويفع سكن مصر وأفريقية[٣٧].

المطلب السادس: الأحاديث التي تفرد به أهل اليمامة [٣٨].

[١٨] قال أبو داود –رحمه الله تعالى– في "سننه" (٢٣٤٠):حدثنا محمد بن عيسى ثنا مُلازم بن عَمرو عن عبد الله بن النُّعمان حدثني قيس بن طَلْق عن أبيه قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–:"**كلوا واشربوا، ولا يَهيدنّكم**[٣٩] **الساطعُ المُصعد، فكلوا واشربوا حتى يعترضَ لكم الأحمرُ**"

قال أبو داود: **هذا مما تفرد به أهل اليمامة.**

التخريج: أخرجه الترمذي في " الجامع" رقم (٧٠٥) وأحمد في "المسند " رقم (١٦٢٩١) وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" برقم: (١٩٣٠) وابن أبي شيبة في " برقم: (٩١٦٢) والطحاوي في "شرح معاني الآثار"برقم: (٣١٧٠) والطبراني في "الكبير" برقم: (٨٢٥٧) والدارقطني في "سننه" برقم: (٢١٨٨) ورواته ثقات عدا قيس بن طلق فصدوق كما في "التقريب" (٣٤/٢) والحديث له شواهد صحيحة منها ما رواه مسلم في " صحيحه " رقم (١٠٩٤) من حديث سمرة بن جندب بنحوه.

التعقيب: قول أبي داود أراد به تفرد ملازم بن عمرو إلى نهاية السند فكلهم يماميون من ملازم إلى الصحابي طلق بن علي اليمامي ـــ نعم قد توبع ملازم بن عمرو عند أحمد من طريق محمد بن جابر عن عبد الله بن النعمان به لكن يبقى بقية السند تفرد به أهل اليمامة والله أعلم.

الخاتمـــــــة

الحمد لله على إتمام هذا البحث " **الأحاديث التي تفرد بها أهل البلدان في سنن أبي داود ونـــص عليها** "ومن خلال هذا البحث فقد تبين أن الإمام أبا داود قد نص في "سننه" على أحاديث تفرد بها بعض أهل البلدان، وهذا من لطائف علوم الحديث، ويدخل غالبا في التفرد النسبي، وهذه الأحاديـــث متنوعة الأبواب والبلدان فقد نص على تفرد أهل مكة بحديث واحد، وتفرد أهل المدينة بحديثين، وأهل الشام بحديث واحد، وأهل البصرة بخمسة أحاديث، وأهل مصر بستة أحاديث ؛وهم أكثر أهل البلدان تفردا ممن نص عليهم الإمام أبو داود في " سننه" وآخر تلك البلدان أهل اليمامـــة بحـــديث واحـــد، وغالب هذه الأحاديث صحيحة أو حسنة ومنها ما هو ضعيف. فجملة الأحاديث ١٨ حديثا.

خلال ما سبق ذكره خلص البحث إلى بعض النتائج كما يلي:

- أن عدد الأحاديث التي أطلق عليها أبو داود في سننه بتفرد بعض أهل البلدان بروايتها قد بلغـــت ١٨) حديثا منها الصحيح، ومنها الضعيف.والصحيح بلغ ١١ حديثًا والباقي فيها ضعف.
- أن البلدان التي تفردت بهذه الأحاديث في "سنن أبي داود" هي سبع فقط وهي (مكة–المدينـــة– البصرة– الكوفة–الشام–مصر– اليمامة).
- أن أكثر البلدان التي تفردت بهذه الأحاديث هي البصرة ثم مصر، وأقلها المدينة والشام واليمامة.
- أن من جاء بعد أبي داود وخاصة أصحاب الشروح لسننه قد تعرضوا لهذه الأحاديث بين مقرٍ له وبين مستدرك والغالب أن الصواب مع أبي داود.
- أن من فائدة معرفة ها النوع اللطيف من علوم الحديث أن المحدثين يجعلون تفرد راوٍ بروايةٍ عن شيخ وهو ليس من أهل البلد، وقد عرف هذا الحديث بأهل ذلك البلد قرينة لعلة لتلك الرواية.

التوصيات

ويوصي الباحث:بتناول الأحاديث التي نص عليها العلماء بتفـــرد البلـــدان بـــالجمع والتخـــريج والدراسة، لتكون مرجعا للباحثين في هذا النوع اللطيف من علم الحديث.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش

(١) (١٤٠٥/٢).

(٢) (١١٤) تحقيق : د. بشار عواد ط: دار البشائر الإسلامية سنة النشر (١٤١٣هـ) .

(٣) "الفهرس" لابن خير الأشبيلي ص(١٤٧) رقم (١٥٧) فقد ذكر روايته له من طريق ابن داسه.

(٤) (١٥٠/١) تحقيق د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة نشرة (١٤١٥هـ .

(٥) (١/ ٩) تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ط: دار الكتب العلمية ط(١) ٢٠٠٤هـ .

(٦) (٢٤٢/٢٠).

(٧) انظر ترجمته في "تاريخ بغداد " (٥٥/٩-٥٩) و"الأنساب" للسمعاني (٤٦/٧) و"شروط الأئمة الخمسة" للحازمي ص (٢١) و"وفيات الأعيان" لابن خلّكان(٤٠٤/٢) و" تهذيب الكمال" للمزّي (٣٥٦/١١-٣٦٦) و"سير أعلام النبلاء" (٢٠٣/١٣-٢٢١) و"تاريخ الإسلام (٥٥٠/٦-٥٥٤) تحقيق: بشار عواد ط. دار الغرب (الأولى ١٤٢٤هـ) و" تذكرة الحفاظ" (٥٩١/٢) و"العبر في أخبار من غبر"(٥٤/٢)كلها للذهبي و"البداية والنهاية" لابن كثير (٥٤/١١-٥٦) "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٢٩٣/٢) وكتاب "أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث" لمعوض العوفي رسالة ماجستير. وكتاب "الإمام أبو داود وكتابه السنن" لعبد الله البراك، وكتاب "الإمام أبو داود ، حياته وسننه" لمحمد لطفي الصباغ رحمه الله تعالى، وغيرها كثير .

(٨) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه" ص (٦٣).

(٩) المصدر السابق ص (٨١).

(١٠) انظر كتاب " المدخل إلى سنن أبي داود " ص (٩٢-٩٣) للدكتور محمد النورستاني طبعة وزارة الأوقاف – الكويت الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ).

(١١) المصدر السابق ص (١٠٣).

(١٢) انظر "معرفة علوم الحديث"ص (٣١٧- ٣٢٢) للحاكم ،تحقيق أحمد السلّوم ط: دار المعارف الطبعة الأولى و"علوم الحديث " لابن الصلاح (١٥٦/٣) مع نكت العراقي وابن حجر تحقيق :طارق عوض الله محمد ط: دار ابن عفان، ط(الأولى)، ١٤٢٩هـ ، و"فتح المغيث شرح ألفية الحديث " للسخاوي " (٣٨/٢-٤٦) تحقيق د.عبد الكريم الخضير ، ود. محمد آل فهيد .ط. دار المنهاج و"تدريب الراوي " للسيوطي (٣٨٤/١)" تحقيق د. مازن السرساوي ط: دار ابن الجوزي ط(١) ١٤٣١هـ توضيح الأفكار" للصنعاني (٧/٢-١١) الحديث المنكر عند المحدثين" د. عبدالرحمن نويفنع السلمي ص (١٢٣-١٣٥)مكتبة الرشد ط(١) سنة ١٤٢٥هـ.

وكتاب " التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده"" لعبد الجواد حمام.، دار النوادر ط(١) عام (١٤٢٩هـ).

(١٣) (ص٣١٧-٣٢٠).

(١٤) (٧٠٢/٢).

(١٥) " نزهة النظر"ص (٨٠) بتحقيق : طارق عوض الله ، طبعة: دار ابن عفان.

(١٦) "المصدر السابق" (١٥٩/٣) بتصرف يسير.

(١٧) "المصدر السابق" (١٥٩/٣) بتصرف يسير.

(١٨) (٥٣/١) تحقيق محمود محمد محمود ،طبعة الكتب العلمية ،النشرة الأولى (١٤١٩هـ

(١٩) (٧٠٨/٢).

(٢٠) رواه البخاري في " صحيحه" رقم (٢٣٧٢) ومسلم في " صحيحه" رقم (١٧٢٢)من طرق يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد مرفوعاً به.

(٢١) انظر "النكت" للحافظ ابن حجر (١٥٧/٣) و"تدريب الراوي " للسيوطي (٣٨٢/١).

(٢٢) الحديث رواه أبو داود في سننه رقم (٣٣٦)و(٣٣٧) وابن خزيمة في "صحيحه" (١ / ٣٧٥) برقم: (٢٧٣) وابن حبان في "صحيحه" (٤ / ١٤٠) برقم: (١٣١٤) والحاكم في "مستدركه" (١ / ١٦٥) برقم: (٥٨٩) والدارمي في "مسنده" (١ / ٥٨١) برقم: (٧٧٩) وابن ماجه في "سننه" (١ / ٣٦٢) برقم: (٥٧٢) والبيهقي في "سننه الكبير" برقم: (١٠٩٠) والدارقطني في "سننه" برقم: (٧٣٦) وأحمد في "مسنده" برقم: (٣١١٤) وعبد الرزاق في "مصنفه" برقم: (٨٦٦) ، (١ / ٢٢٣) برقم: (٨٦٧) وابن أبي شيبة في "مصنفه" برقم: (١٠٨٣) والطبراني في "الكبير" (١١ / ١٩٤) برقم: (١١٤٧٢) من حديث جابر ومن حديث ابن عباس فأما حديث جابر فروي من طريق الزبير بن خُريق عن عطاء عن جابر والزبير (لين الحديث) وأما حديث عبد الله بن عباس فروي من طريق عطاء عن عبد الله بن عباس به. وقال الدارقطني : في "سننه (١ / ٣٤٩) لم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خريق وليس بالقوي وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب . وانظر "نصب الراية" للزيلعي (١٨٦/١) "و" التلخيص الحبير" لابن حجر (٢٦٠/١).

(٢٣) (٣٥٠/١ رقم ٧٢٩) بتحقيق : شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الرسالة (الأولى : ١٤٢٤هـ)

(٢٤)" تحرير علوم الحديث " لعبد الله بن يوسف الجُديع (٧٧٧/٢-٧٧٨) الناشر مؤسسة الريان ،الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).وانظر "شرح علل الترمذي" (٥٨٢/٢) لابن رجب .

(٢٥) انظر "الحديث المنكر عند المحدثين" للسلمي ص (١٣٥).

(٢٦) انظر "العلل :لابن أبي حاتم (٦/ ٥٨٩-٥٩٠) مجموعة من الباحثين ، بإشراف د. الحميد ود. الجريسي ، والحديث رواه الضياء في "المختارة" (١٧٩) ، والبزار – كما في "البداية والنهاية" (٢١٢/٦) عن ابن عباس ، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو عند أزواجه: (لَيْتَ شِعْرِي، أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ، تَخْرُجُ فَيَنْبَحُهَا كِلَابُ حَوْأَبٍ، يُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا قَتْلَى كَثِيرٌ، ثُمَّ تَنْجُو بَعْدَمَا كَادَتْ). وقال الحافظ في "الفتح" (٥٥/١٣) : " رجاله ثقات " ، وكذا قال الهيثمي في "المجمع" (٢٣٤/٧) ، وصححه الألباني في "الصحيحة" (٨٥٣/١) .قلتُ الحديث أعله أبو حاتم وأبو زرعة كما في "العلل" لابن أبي حاتم .

(٢٧) اللؤلؤي : هو الإمام أبو علي محمد بن أحمد البصري، قال أبو عمر الهاشمي: كان أبو علي اللؤلؤي، قد قرأ " كتاب السنن " على أبي داود عشرين سنة، . قلتُ: وروايته من أصح الروايات ؛لأنه من آخر من سمع سنن أبي داود

فقد سمع السنن مرات عديدة كانت آخرهن في السنة التي توفي فيها أبو داود: سنة ٢٧٥هـ. مترجم في " سير أعلام النبلاء" ت٣٣٣هـ (٣٠٧/١٥) .

(٢٨) ابن داسه هو :الإمام أبي عبد الرزاق بن داسة بن التمار، من أشهر تلامذة أبي داود، أبو بكر محمد بن بكر

١٥/).

( )

/٣) ١٥/).

( )

"تاريخ بغداد"(٣٨٢/١١).

(٣١) (٥٧/٩) " الطبعة : الهند تحقيق محمد زكريا الكاندهلوي.

(٣٢) (٧٧١/٨) رقم (١٦٠١٤) تحقيق عوامة.

(٣٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٤٣/٦) ،لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى : (١٤١٠هـ) .

(٣٤) كما في " تهذيب التهذيب"(٥٧٦/١).

(٣٥) "المصدر السابق" (٥٧٦/١) .

(٣٦) سنن أبي داود (١٧٢/٣) بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

(٣٧) انظر" الإصابة في تمييز الصحابة " لابن حجر العسقلاني (٥٠١/٢) تحقيق علي البجاوي ، طبعة دار الجيل .ط: الأولى (١٤١٢هـ) .

(٣٨) اليمامة تطلق قديما على إقليم في الجزيرة العربية على الجنوب من نجد، أما اليوم فاليمامة بلدة تابعة لمحافظة الخرج جنوب الرياض .

(٣٩) مَعْنَاهُ : لاتتزعجوا للفجر المستطيل فتمتنعوا عن السحور،فإنه الصبح الكاذب وَأَصْلُ الْهَيْدِ الحركة، انظر " النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (٢٨٦/٥) ، تحقيق د .محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية الطبعة :١ (١٣٨٣هـ) .

فهرس المصادر

١) الإمام أبو داود، حياته، سننه " لطفي الصباغ، بحث في مجلة : البحوث الإسلامية (٢٦١/١-٢٤٠) نشر ١٤٢٧هـ.

٢) أطراف الغرائب والأفراد" لأبي الفضل المقدسي، تحقيق محمد محمود حسن نصار،، دار الكتب العلمية، ط(١) سنة (١٤١٩هـ).
٣) إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل" للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: المكتب الإسلامي " الطبعة الثانية /١٣٩٩هـ.
٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لعلي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ) المحقق : د. الحسين آيت سعيد الناشر : دار طيبة – الرياض الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٥) بذل المجهود في حل أبي داود" للمحدث خليل أحمد السهارنفوري، تعليق محمد زكريا الكاندهلوي، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
٦) التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٧) تاريخ بغداد، لأحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٨) التحقيق في أحاديث الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ) المحقق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة : الأولى، ١٤١٥
٩) تحرير علوم الحديث، لعبدالله بن يوسف الجديع، دار الريان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).
١٠) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤.
١١) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق مازن السرساوي، ط: دار ابن الجوزي ط:١ ١٤٣١هـ.
١٢) التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، لعبد الجواد حمام، دار النوادر، الطبعة: الأولى (١٤٢٩هـ).
١٣) تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
١٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب عام النشر: ١٣٨٧هـ.
١٥) تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٦) الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الناشر : دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق.

١٧) الجامع الكبير – سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق : بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت.

١٨) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ) رواية: المروذي وغيره المحقق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

١٩) الحديث المنكر عند المحدثين" د. عبد الرحمن نويفع السلمي طبعة :مكتبة الرشد الرياض، ط(١) سنة ١٤٢٥هـ.

٢٠) الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٢١) سلسلة الأحاديث الصحيحة،وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين، الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) دار النشر: دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٢٢) سنن ابن ماجه (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قرة بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م

٢٣) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٤) سنن أبي داود السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: شعَيب الأرنؤوط – مَحَمَّد كامِل قره بللي الناشر: دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

٢٥) سنن الدارقطني لعلي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.

٢٦) السنن الكبرى لأحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م

٢٧) سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

٢٨) شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق : الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، نشر : مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

) شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

) صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

٣١) الضعفاء الكبير لمحمد بن عمرو العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٢) الضعفاء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) المحقق: فاروق حمادة الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤

٣٣) الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.

٣٤) العلل" لابن أبي حاتم تحقيق مجموعة من الباحثين، بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي : الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

٣٥) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: إرشاد الحق الأثري الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٨) علوم الحديث " لابن الصلاح مع نكت العراقي وابن حجر تحقيق :طارق عوض الله محمد ط: دار ابن عفان ط(الأولى) ١٤٢٩هـ.

٣٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

٤٠) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لمحمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٤١) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٢) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (المتوفى: ٢٣٥هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٤٣) كشف الأستار عن زوائد البزار لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٤٤) لسان الميزان المؤلف لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٤٥) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ) بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.

٤٧) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

) المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى.

٤٩) المستدرك على الصحيحين للحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٥٠) مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق : حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م

٥١) مسند الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٢) مسند الشاميين لسليمان بن أحمد الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٥٣) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٤) المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٥٥) المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الثانية.

٥٦) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المحقق:.أحمد السلوم، ط: دار المعارف الرياض ط:الأولى ١٤٣٠هـ.

٥٧) الموضوعات لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

٥٨) الموطأ للإمام مالك (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

٥٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

٦٠) شرح نزهة النظر شرح نخبة الفكر " لابن حجر العسقلاني، لطارق عوض الله ، دار المأثور ط١(١٤٣٢هـ).

٦١) النكت على كتاب ابن حجر العسقلاني، تحقيق : ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، (١٤١٩هـ).

٦٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) تحقيق: – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية– الطبعة: ١، ١٣٨٣هـ.